التقرير العقاري الشهري لشركة المدار للتمويل والاستثمار

العقار الصناعي في الكويت بين الواقع والمرتجى

■ لا يوجد التزام بأحكام القانون حول تخصيص القسائم الحرفية والصناعية

تناول تقرير «المدار» العقاري الشهري قضية واقع القطاع الصناعي في منطقتي الشويخ والري، وقال: تعتبر كل من منطقتي الشويخ والري الصناعيتين من المناطق الحيوية في ما يتعلق بالنشاط العقاري حيث يتركز بها نسبة ٣٥ ٪ من أجمالي النشاط الاقتصادي الكويتي إذا ما استثنينا من ذلك القطاع النفطي، وتتمتع المنطقتان بالكثير من المؤشرات الإيجابية التي تدل على نجاح الاستثمار العقاري بهما، والذي شهد ارتفاعا ملحوظا في كميات وحجم التداول خلال أشهر مايو وأبريل ومارس من العام الحالي والدليل على ذلك أن حركة التداول على هاتين المنطقتين بدأ في الوقت الحاضر بالنمو التدريجي وجعل هاتين المنطقتين عامل جذب للكثير من الشركات العقارية والاستثمارية للاستثمار بهما سواء كان هذا الاستثمار قصير الأجل من خلال عمليات المضاربة على القسائم الصناعية أو من خلال استثمار طويل الأجل عن طريق بناء وإدارة مشاريع خدمية حديثة.

واضاف التقرير: تقوم الهيئة العامة للصناعة والتي أنشئت وفقا للقانون رقم ٥٦ الصادر سنة ١٩٩٦ بالإشراف على المناطق الصناعية والخدمية كذلك وتهدف أساسا إلى تنمية النشاط الصناعي في الكويت وتوسيع القاعدة الحرفية وتنويع مصادر الدخل القومي وتوسيع القاعدة الإنتاجية الصناعية والحرفية وكذلك تسعى الهيئة إلى دعم وتنمية وتشجيع الحرف الصناعية، وجاء هذا القانون ليحل محل القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٥، والذي مضى عليه فترة طويلة دون حدوث اي تغير لذا كان لازما إصدار قانون آخر ينص من خلاله على إنشاء هيئة صناعية مستقلة تكون مهامها الأساسية التوجيه والرقابة والإشراف على القطاع الصناعي في الكويت.

وقد قامت دولة الكويت منذ زمن بعيد بإنشاء المناطق الصناعية المختلفة وقد تم تزويدها بالخدمات الأساسية وبلغت المساحة الإجمالية للأراضي الصناعية أكثر من ٣٥ مليون متر مربع وتأتي منطقة الشعيبة الصناعية في مقدمة هذه المناطق من حيث المساحة والخدمات المتاحة.

وتقوم الهيئة العامة للصناعة بمهمة إصدار التراخيص الصناعية للكويتيين أفرادا أو مؤسسات وفقا لأحكام القوانين السارية وكذلك لمواطني دول مجلس التعاون أفرادا وشركات وفقا للاتفاقيات السارية ويمثل الترخيص إجازة يمنحها المدير العام للهيئة العامة للصناعة أو من يفوضه في هذا الشأن، تخول صاحبها وفقا للاشتراطات القانونية من طلب وإقامة المنشأة الصناعية أو الحرفية وفقا لما جاء باللائحة التنفيذية في شأن إصدار قانون الصناعة.

وتقوم الهيئة ممثلة بمجلس إدارتها بوضع الأسس والقواعد المتعلقة بتخصيص القسائم الصناعية والحرفية لأصحاب التراخيص على ان يحدد بقرار تخصيص القسيمة الصناعية الغرض من صدور التخصيص ومدة التخصيص ومدى قابليته للتجديد على أن يلتزم المستثمر بدفع المقابل السنوي (الرسوم) بصفة دورية وقد جاء القرار الوزاري رقم هـ ص/٧/٢٠٠٠، بشأن تقسيم المنشآت الصناعية وتحديد أحجامها ونوعيتها وتحويل بعض الحرف إلى صناعات صغيرة وغيرها من مميزات أخرى مكملا لقوانين الهيئة العامة للصناعة بهذا الشأن.

وقد باشرت الهيئة منذ ذلك الحين الإشراف على القسائم الصناعية بدولة الكويت ضمن العديد من الاختصاصات والمهام التي خولها قانون الصناعة ومن هذه المناطق منطقة الشعيبة الصناعية الشرقية والغربية، المنطقة الحرفية غرب طريق السفر السريع، منطقة الوفرة الصناعية، منطقة صبحان الصناعية، منطقة الصليبية الصناعية، منطقة أمغرة الصناعية، منطقة الدوحة الصناعية ومنطقتا الشويخ والري.

ووفقا للكشوف الصادرة من قبل الهيئة العامة للصناعة فإن عدد الحرف الصناعية قد وصل إلى ٣٦١١ حرفة موزعة على أنشطة متعددة منها على سبيل المثال الأغذية والمشروبات والتبغ، صناعة الخشب ومنتجاته، الورق ومنتجاته والطباعة والنشر، الملبوسات والمنسوجات والصناعات الجلدية، الكيماويات والمشتقات النفطية، المنتجات التعدينية غير المعدنية، المنتجات المعدنية الأساسية.

ويعتبر نشاط المنتجات المعدنية الأساسية من أكثر الحرف الصناعية نشاطا، حيث وصل عدد الحرف خلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٦ إلى ١٥٣٣ حرفة، وهو ما يشكل حوالي ٤٢,٤ ٪ من إجمالي عدد الحرف الصناعية.

أما فيما يتعلق بالمنشآت الصناعية فإن العدد المرخص خلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٦ بلغ ١٠٥٨ منشأة.

واشار تقرير المدار الى خضوع منطقتي الشويخ والري إلى إدارة الهيئة العامة للصناعة، وتعتبر أنشط المناطق الصناعية الموزعة على مناطق الكويت المختلفة وقد شهد سعر المتر المربع للقسائم الفضاء في هاتين المنطقتين ارتفاعا ضخما خلال السنة الماضية وصل إلى ٤٠٠ دينار كويتي للمتر المربع أما بالنسبة للقسائم ذات الموقع المتميز فقد بلغ سعر المتر المربع ٩٠٠ د.ك أما أكثرية المواقع نشاطا في المناطق الصناعية فهي شوارع كندادراي والبيبسي والدائري الرابع والغزالي، على الرغم من قيام الحكومة بزيادة إيجار القسائم المتوافرة في الأراضي الحالية من دينارين إلى خمسة دنانير إذا ما رغب المستاجر في استثمار الأراضي وتأجيرها مرة أخرى على هيئة محلات أو كراجات أو ورش أو مخازن.. الخ. ولذلك نجدد أن الهيئة العامة للصناعة تتقاضى وبشكل سنوي رسوم على الأراضي الصناعية في المناطق المختلفة وذلك حسب عقود التخصيص وطبيعة الاستغلال والأنشطة المقامة.

ومن المتعارف علية أنه لا توجد ملكيات خاصة في الشويخ والري الصناعيتين بل حقوق انتفاع وهي شبه ملكية حسب الأعراف التجارية ويمكن القياس عليها لجميع حقوق الانتفاع مما يجعل مخاطرها آمنة ولا يندرج فيها احتمال سحب ذلك الحق بالانتفاع من قبل الحكومة، حيث أن أي احتمال لتغيير القوانين في حقوق الانتفاع سيمر بمراحل مستفيضة من الدراسة لما في هذه المنطقة من أهمية اقتصادية عالية.

وقد ساهمت ندرة الأراضي الصناعية وكثرة المشاريع الصناعية وزيادة الطلب على هذه القسائم وظهور حرف جديدة ومتنوعة نتيجة للانفتاح الاقتصادي الذي تشهده دولة الكويت إلى حدوث مشكلة ندرة الأراضي التي لم تجد لها من قبل المسؤولين في الهيئة العامة للصناعة حلولا واقعية مما دفع إلى هذا الارتفاع الهائل في أسعار هذه الأراضي.

وتناول تقرير المدار دراسة ميدانية لواقع أسعار الأراضي في المناطق الصناعية المختلفة كالشويخ والري والعارضية وصبحان والأحمدي وميناء عبد الله اكدت أن أكثر هذه الأراضي ارتفاعا في الأسعار تلك التي تقع في منطقتي الشويخ والري (٢٥٠ - ٩٠٠ د.ك للمتر المربع) أما أرخصها فهي تلك التي تقع في منطقة ميناء عبد الله (٩٠ - ١٢٥ د.ك للمتر المربع).

ويرجع هذا الارتفاع في أسعار الأراضي في منطقتي الشويخ والري إلى الأسباب التالية:

١- ارتفاع الطلب وانخفاض العرض نتيجة ندرة عدد الأراضي بشكل عام في هاتين المنطقتين.

٢- تعدد أشكال استغلال القسائم بحيث أصبحت المصانع والمؤسسات الحرفية مجاورة للمحلات التجارية التي لا يستغنى عنها في هاتين المنطقتين المتجاورتين.

٣- زيادة الإقبال على الأنشطة الصناعية من قبل الشباب الكويتي.

٤- الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الكويت مؤخرا وبدعم واضح وملموس من قبل المؤسسات والهيئات الحكومية.

٥- ارتفاع قيمة الخلوات والإيجارات مما يساعد على تنشيط المنطقتين (ارتفاع سعر المتر التأجيري حيث كان يتراوح في السابق بين الدينار والثلاثة أما سعر التأجير الحالي فيتراوح بين السبعة والعشرة دنانير وفي بعض المواقع يصل المتر المربع إلى أربعة عشر دينارا ويلاحظ ارتفاع أسعار التأجير بنسبة قد تصل أحيانا إلى ٢٠٠ ٪).

٦- ظهور العديد من المشاريع الضخمة في الشويخ والري، فعلى سبيل المثال تقوم شركة المباني حاليا بتنفيذ مشروع ذي إيفنيو بمساحة أجمالية تقدر بـ ٤٢٥,٠٠٠ متر مربع وبتكلفة تصل على نحو ٦٠ مليون دينار كويتي ويتوقع أن تنتهي أعمال البناء به بحلول نهاية العام الحالي.

عدد الحرف الصناعية حسب النشاط الصناعي (مارس ٢٠٠٦)

م	النشاط الصناعي	عدد الحرف الصناعية
١	الأغذية والمشروبات والتبغ	١٩٨
٢	صناعة الخشب ومنتجاته	٥٨١
٣	الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٢٣٧
٤	المنسوجات والملبوسات والصناعة الجلدية	٤٧٢
٥	الكيماويات والمشتقات النفطية	١١٧
٦	المنتجات التعدينية غير المعدنية	١٧٣
٧	المنتجات المعدنية الاساسية	١٥٣٣
٨	صناعات تحويلية اخرى	٣٠
	المجموع	٣٦١١

عدد المنشآت الصناعية حسب النشاط الصناعي (مارس ٢٠٠٦)

م	النشاط الصناعي	عدد الحرف الصناعية
١	استغلال المناجم والمحاجر	٢٩
٢	الاغذية والمشروبات والتبغ	١١٥
٣	المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	٢٣
٤	صناعة الخشب ومنتجاته	١٠٨
٥	الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	٨٤
٦	الكيمياويات والمشتقات النفطية	١٤٢
٧	المنتجات التعدينية غير المعدنية	٢٣٩
٨	المنتجات المعدنية الاساسية	٢٣
٩	المنتجات المعدنية الاساسية المصنعة	٢٨٥
١٠	صناعات تحويلية اخرى	١٠
	المجموع	١٠٥٨

في المناطق الصناعية تجارة وتخزين ومكاتب ومعارض وأنشطة زراعية أيضا

في الشويخ والري ٣٥٪ من النشاط الاقتصادي إذا استثنينا النفط

٣٥ مليون متر مربع إجمالي المساحات الصناعية.. والأكبر في الشعيبة

■ ارتفاع هائل لسعر المتر في الشويخ والري ليصل إلى ما بين ٤٠٠ و٩٠٠ دينار

ندرة في الأراضي لا تجد حلولا.. تدفع بالأسعار إلى مستويات قياسية

عوائد العقار الصناعي تتفوق على عوائد الاستثماري والتجاري

معاناة في تعدد جهات الترخيص وأنظمة البناء والازدحام المروري

٨ مميزات

قال تقرير المدار العقاري الاسبوعي: لعل استهداف القطاع العقاري الصناعي بدأ هاجسا مهما لدى المستثمرين من أفراد ومؤسسات حيث ساهمت منطقتا الشويخ والري في جذب أصحاب رؤوس الأموال الضخمة لأسباب متعددة منها على سبيل المثال لا للحصر:

١- يعتبر القطاع الصناعي غير مستهدف بشكل كبير من قبل الشركات المساهمة، ولذلك يعد سوقا قليل المنافسة من حيث تركيز الشركات المساهمة علية كما يوجد صندوق استثماري واحد (صندوق الشويخ العقاري) متخصص بالاستثمار في المناطق الصناعية حيث يغلب على المناطق الصناعية ملكية الطابع الفردي أو العائلي.

٢- المناطق الصناعية في دولة الكويت سوق جاذب للتطوير حيث تعتبر البنية التحتية والخدمية غير مطورة مما يتيح المجال أمام المزيد من التطوير.

٣- منطقتا الشويخ والري لهما موقع استراتيجي من حيث قربهما من المناطق المؤهلة ومن الموانئ والمنطقة الحرة، وكذلك جسر الصبيه في حال إنشائه.

٤- بالرغم مما يشاع عن إعادة النظر في استغلال حقوق الانتفاع فإنه ما يوجد على ارض الواقع من استثمارات ضخمة تعطي الطمأنينة على المدى البعيد على استقرار وبقاء الوضع التعاقدي والقانوني مع أملاك الدولة.

٥- تتميز المناطق الصناعية بتعدد امكانية الاستغلال وطبيعة الأنشطة مثل: الصناعة، الزراعة، التجارة، التخزين، المكاتب التجارية والمعارض وهو الذي لا توفره أي مناطق أخرى.

٦- تتميز المناطق الصناعية بعوائد عالية تفوق بكثير العوائد السائدة في القطاع العقاري الاستثماري والتجاري.

٧- زيادة نشاط المضاربة في الوقت الحاضر من قبل الشركات سيساهم في رفع الأسعار بشكل تدريجي ومستقل عما يحدث بسوق العقار.

٨- يعتبر الاستقرار السياسي الذي تشهده المنطقة وخصوصا العراق عاملا مهما في زيادة الموقع الاستراتيجي لدولة الكويت أي زيادة الطلب والأهمية الاقتصادية للمناطق الصناعية.

فمنطقة الشويخ الصناعية التابعة لمحافظة العاصمة تعتبر من أنشط المناطق تداولا مما خلق نوعا من الاستثمار المجدي أفضل نسبيا في السوق العقاري من العقارات الأخرى، سواء الاستثمارية أو التجارية وذلك مرتبط على الغالب بالعائد المحقق من العقار إذا كان قائما وكذلك موقع العقار، وتنقسم منطقة الشويخ الصناعية إلى ثلاث مناطق وهي: الشويخ الصناعية الأولى وبها قطعتان، الشويخ الصناعية الثانية وبها ثلاث قطع والشويخ الصناعية الثالثة وبها ايضا ثلاث قطع.

أما منطقة الري فهي الأخرى تشهد ندرة في المعروض وخاصة تلك القسائم التي تقع على الدائري الرابع مباشرة حيث تضم كبرى الشركات ووكالات السيارات والصناعات التحويلية مما ساعد ذلك على تغيير وجه الدائري الرابع كثيرا وتعتبر هذه القسائم (الواقعة على الدائري الرابع) من أهم القسائم الصناعية على الإطلاق وأكثرها ارتفاعا في الأسعار.

وتشهد المنطقتان حاليا حملة واسعة لتعديل قوانين البناء بها من قبل بلدية الكويت من خلال جملة من المقترحات، وهو ما يوضحه الجدول ٤.

أسعار المتر المربع في المناطق الصناعية (مارس ٢٠٠٦)

	سعر المتر المربع (الدينار الكويتي)	
المنطقة	داخلي	مواقع مميزة
الشويخ والري	٤٠٠ - ٢٥٠	٩٠٠ - ٧٠٠
العارضية	٣٥٠	٥٠٠
صبحان	١٨٠	٢٠٠
الأحمدي	١٢٠	١٦٥
ميناء عبدالله	٩٠	١٢٥

التعديلات المقترحة بخصوص بناء القسائم الصناعية الحديثة

البند	القوانين القديمة	القوانين المقترحة
مساحة السرداب (كنسبة من مساحة الأرض)	٪١٠٠	٪٨٠
مساحة الأرضي (كنسبة من مساحة الأرض)	٪٨٠	٪٨٠
مساحة الميزانين (كنسبة من مساحة الأرض)	٪٥٠	٪٨٠
مساحة المحلات (الحد الأدنى)	١٠٠	مفتوحة

٧ نصائح

اشار تقرير المدار الى ان تحقيق عائد أفضل من قبل الشركات والمستثمرين في المناطق الصناعية يتطلب أخذ الحيطة والحذر من خلال انتقاء الفرص الاستثمارية الملائمة ويتم ذلك عن طريق:

١- الوعي الكامل بقوانين الهيئة العامة للصناعة والقوانين المكملة لها ومعرفة شروط البلدية بخصوص البناء.

٢- اختيار المواقع المميزة التي تشهد نشاطا واسعا كشارع البيبسي والكندراي والقسائم المطلة على الدائري الرابع.

٣- تخصيص القسيمة لأنشطة متخصصة وموجهة إلى شريحة معينة (إضاءة - كهرباء سيارات - ميكانيكا سيارات.. الخ).

٤- دراسة واقع السوق وتحديد أفضل العروض مع التحقق من واقعية سعر البيع والشراء من خلال تقييم العقار ودراسة العرض والطلب.

٥- التأقلم مع مستجدات السوق من حيث تذبذب الأسعار والتغير في القوانين.

٦- تلبية احتياجات المؤجرين لضمان استقرار تدفق الإيجار.

٧- التسويق للمشروع في مراحل البناء الأولى وذلك بعد الانتهاء من مراحل التصميم والإنشاء وذلك لجذب أكبر قدر من المستثمرين ومعرفة رغباتهم.

٧ عقبات ومخاوف

اوضح تقرير المدار انه وعلى الرغم مما تبذله الدولة من خلال سلطتيها التنفيذية والتشريعية من جهد متواصل لمعالجة المشاكل التي تواجه الحرفيين واصحاب المصانع والمستثمرين من خلال وضع برامج تنموية واصلاحية بخصوص القسائم الصناعية وتشريع القوانين اللازم التي تنظم العلاقة بين الدولة والمستثمرين والحرفيين والمراقبة المستمرة على تطبيق هذه القوانين الا ان هذا القطاع قد شهد العديد من العقبات والمخاوف المختلفة والمتنوعة ولعل من بينها:

١ - تتصف المعاملات الصناعية بعلاقتها بعدد كبير من الجهات الحكومية التي يلزم مراجعتها باستمرار لاستخراج الرخص اللازمة (كرخص البناء والهدم وتعديل عقد التخصيص ليشمل انشطة جديدة تضاف على الانشطة السابقة المسموح بها) ونتج عن ذلك تعدد هذه الاجهزة وتوزيع المسؤوليات وضعف صلات الارتباط والتنسيق والتكامل بين تلك الاجهزة مما يسبب في تعطيل معاملات المستثمرين والمواطنين على حد السواء.

٢ - عدم وجود آلية واضحة تجاه القوانين المنظمة لاعمال البناء في القسائم الصناعية وما يوضح ذلك التعديلات المقترحة الجديدة التي ستؤثر بشكل مباشر على استثمارات الشركات خاصة فيما يتعلق بالحد الادنى من مساحة المحلات المسموح به (١٠٠ متر مربع) وهي مساحة كبيرة نسبيا خاصة اذا ما قورنت باحتياجات الحرفيين والصناعيين.

٣ - ضيق السوق المحلي حيث لا يتجاوز سكان دولة الكويت ٢,٥ مليون نسمة (وزارة التخطيط ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) مما يؤدي الى صعوبة تقدير حجم المبيعات والتنبؤ بالقيمة السوقية للاراضي الصناعية في المستقبل لانها ومن خلال دراستنا لواقع السوق تبين انها تعتمد على العرض والطلب فمتى ما زاد الطلب ارتفعت الاسعار ومتى ما انخفض الطلب انخفضت الاسعار.

٤ - عدم الالتزام باحكام القانون بخصوص تخصيص القسائم الحرفية والصناعية التي يجب من خلالها ان تقوم الهيئة العامة للصناعة بالالتزام بالقواعد والاحكام المتعلقة بتخصيص القسائم من خلال معرفة مدى جدوى المشاريع الاقتصادية والفنية والبيئية والمالية والبيئية والمجتمعية والاضافة المعنوية التي قد تحققه المنشاة المراد تخصيص ارض لها مع ضرورة تطبيق مبدا تكافؤ الفرص عند توزيع هذه القسائم.

٥ - قلة الاراضي الصناعية الحية التي تشهد نشاطا واسعا وتركز معظم الانشطة في منطقة الشويخ والري.

٦ - الازدحامات المرورية من خلال كثافة عدد السيارات وضيق الشوارع نظرا للكم الهائل من المحلات والورش والمشاريع الخدمية التي يقصدها الكثير من المواطنين والمقيمين.

٧ - القلق الدائم من امكانية تعديل الرسوم المفروضة على القسائم الصناعية من قبل الهيئة العامة للصناعة التي تدفع بشكل سنوي وفقا لما هو محدد بعقود التخصيص لتلك القسائم.

مشروع برج العاصمة.. تحفة معمارية مميزة

يعتبر مشروع برج العاصمة من اهم واكبر وابرز المعالم التجارية في دولة الكويت ويقع المشروع على ثلاثة شوارع رئيسية وهي: شارع احمد الجابر وشارع عبد الله الاحمد وشارع جابر المبارك ويعتبر موقع المشروع من اكبر المواقع المملوكة للقطاع الخاص في محافظة العاصمة.

تبلغ مساحة ارض المشروع حوالي ٦,٤٠٠ متر مربع اما المساحة الاجمالية للبناء في المشروع فستكون قرابة ١٣٤,٠٠٠ متر مربع اما التكلفة الكلية للمشروع فستصل الى قرابة ٩٠ مليون دينار كويتي.

ومما هو جدير بالذكر ان هذا المشروع سيصل ارتفاعه الى ٣٥٠ مترا وهو ما يقارب ارتفاع برج التحرير وسيحمل المشروع في طياته هوية معمارية متميزة وغير مسبوقة في جميع دول الشرق الاوسط.

ويضم المشروع بين جنباته مجمعا للتسوق ومكاتب تجارية وفندقا وقاعة احتفالات ومواقف سيارات فالمكاتب التجارية ستكون موزعة على برج يحتوي على ٥١ دورا اما مجمع التسوق فسيتألف من ٥ ادوار رئيسية ليضم كلا من المحلات والمتاجر والمقاهي ومرافق ترفيه وغيرها.

وسيتألف الفندق من ١٤ دورا فيه ما يقارب ٢٠٣ غرف وجناح بالاضافة الى ٣٠ شقة فندقية فاخرة متعددة الاحجام وسيقوم بتشغيل الفندق شركة فنادق ومنتجعات رفاد وقد اطلق على الفندق اسم ذي سكوير كابيتال تاور.

● بعض أوجه برج العاصمة

متفرقات

الدار الوطنية العقارية

تقوم شركة الدار الوطنية العقارية حاليا بدراسة عدد من المشاريع العقارية والترفيهية في شمال افريقيا وخصوصا في ليبيا ومصر والجزائر .

تغير اسم شركة الدار الأولى القابضة

اعلن رئيس مجلس ادارة شركة الدار الاولى القابضة عن تعديل اسم الشركة ليكون مرتبطا باسم المشروع المزمع اقامته ليصبح شركة خباري الفحيحيل القابضة مع العلم بان القيمة الاستثمارية للمشروع تبلغ ٥٠٠ مليون دينار كويتي.

خريطة المسار الصناعي

انتهت الهيئة العامة للصناعة مؤخرا من اعداد دراسة فنية حول خريطة المسار الصناعي التي من خلالها تم تحديد وجه الصناعة الكويتية مستقبلا ولا شك ان مثل هذه الدراسات ستساهم في تحسين ادارة الهيئة وتحقق تطلعات المسؤولين فيها.

مشروع جديد لأعيان العقارية في البحرين

اعلنت شركة اعيان العقارية عن اطلاق مشروع جديد للشركة في مملكة البحرين وهو عبارة عن برج للمكاتب الادارية في منطقة السيف بتكلفة اجمالية تبلغ خمسة ملايين دينار كويتي.

مجموعة مشاعر للحج والعمرة تسوق لبرج هاجر

تقوم مجموعة مشاعر للحج والعمرة بموجب عقد مع شركة برج هاجر بالتسويق لمشروع برج هاجر العقاري الضخم الذي يطل على الحرم المكي ويذكر ان البرج يتكون من ٣١ دورا ويحتوي على ١٣٣٠ شقة فندقية وستقوم سلسلة فنادق موفينبك بادارة النواحي التشغيلية بالبرج.